مبادرة مجالات - سلسلة الندوات عبر الإنترنت

مذكرة مفاهيمية

*الأمن ومكافحة العنف في سياق كوفيد-19*

**ملخص:**

في ضوء وباء كورونا العالمي، أعدّت مبادرة مجالات خطة عمل جديدة للسنتين 2020-2021 تهدف إلى مواصلة العمل على الحوار بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار على الرغم من القيود المفروضة على حركة الأفراد، باستخدام أدوات الاتصال عبر الإنترنت. في هذا السياق، ستُعقد سلسلة ندوات عبر الإنترنت في الأشهر المقبلة، بناءً على التوصيات التي تمّت صياغتها ومناقشتها في الفعاليات السابقة، بما في ذلك منتدى بروكسل للمجتمع المدني الذي عُقد في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. ستوفّر السلسلة الأولى من الندوات عبر الإنترنت مساحةً لممثّلي منظمات المجتمع المدني لتناول مسألة تأثير الأزمة على التوصيات التي قمنا بصياغتها. وفي هذا السياق، ستستضيف "مجالات" ندوة عبر الإنترنت خاصة بالأمن ومكافحة العنف، حيث ستُتاح للمشاركين الفرصة لتعميق المناقشات التي سبق أن جرت ومراجعتها في ضوء التطورات الأخيرة.

**الخلفية:**

يشكّل تعريف مصطلح "الأمن" مهمّة معقّدة. يمكن أن يكون لهذا المفهوم متعدد الطبقات تعريفات مختلفة اعتماداً على الجهة الفاعلة. وقد يكون لدى المجتمع المدني والسلطات العامة (الوطنية أو الأوروبية) فهم مختلف لما يعنيه الأمن، وبالتالي، تباين في الأولويات. وقد يفهم الأفراد مفهوم الأمن بشكل مختلف، اعتماداً على وضعهم الشخصي، وبالتالي قد يولّدون احتياجات ومتطلّبات مختلفة. ويميل مفهوم الأمن في التعميم الحالي إلى أن يكون مبسّطاً للغاية ويقتصر قبل كل شيء على التدخلات القمعية العسكرية والشرطية من قبل الدولة ضد "العدو".

إن التحوّل النموذجي في مفهوم الأمن من مفهوم أمن الدولة إلى الأمن البشري هو أمر أساسي. في الواقع، يوسّع الأمن البشري كلاً من طبيعة التهديدات الأمنية مثل الفقر والتمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغياب الديمقراطية والتهميش والجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول والمجتمع المدني. الأمن البشري هو أكثر من مجرّد غياب النزاع المسلّح، بل هو البيئة حيث يمكن للأفراد أن يزدهروا. يأخذ قطاع الأمن القائم على الأمن البشري في الاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات، ويضمن أن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة تلبّي احتياجات كافة السكان وتساعد على إنشاء مجتمع أكثر سلاماً وأماناً[[1]](#footnote-2). علاوةً على ذلك، ينبغي تفسير مفهوم "الأمن" على أنه واجب الدولة في حماية مواطنيها وضمان وصولهم إلى نظام حقوق الإنسان بأكمله، أي الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. لذا، فإن الأمن هو وسيلة لحماية حقوق الإنسان وكذلك وسيلة لحماية المجتمع نفسه. ويصبح الأمن حقاً وواجباً جماعياً للدولة، ولكن أيضاً للمجتمع ككل، وبالتالي، لا ينبغي أن تهيمن عليه الأعمال القمعية أو العسكرية. على العكس من ذلك، فإن السياسات الأمنية لتكون فعالة تتطلب الاستثمار في التعليم والعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان واحترام قيم الديمقراطية. وكجزء من هذه المذكرة المفاهيمية، سيتم تحليل موضوع الأمن من زاويتين: مسألة الإرهاب والتطرف ومسألة الأمن الرقمي، مع التركيز على القضايا الجنسانية في سياق وباء كوفيد-19 الحالي.

منع التطرّف ودور المجتمع المدني

عندما يتعلق الأمر بالتعصّب والتطرّف العنيف، الحقيقة أنه على مدى العقود القليلة الماضية، اختارت الحكومات الأورومتوسطية الإجابة على هذه الأسئلة بالردود الخطية نفسها: ينبغي مكافحة التطرّف العنيف والإرهاب من خلال اتخاذ إجراءات أمنية لمكافحة الإرهاب. [[2]](#footnote-3)

في الكثير من البلدان في كل من أوروبا وبلدان الجوار الجنوبي، تمت الموافقة على التعديلات الدستورية أو التشريعات لإعلان حالة الطوارئ بسهولة أكبر أو منح سلطات خاصة لأجهزة الأمن والاستخبارات. في فرنسا، على سبيل المثال، تم إنشاء قاعدة جديدة لحالة الطوارئ لتوحيد مجموعة من الإجراءات التدخلية، بما في ذلك سلطات منع المظاهرات وإجراء عمليات التفتيش بدون أوامر قضائية. أساءت بعض الدول استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين. تركيا وإسرائيل ومصر هي مثال صارخ على ذلك. بشكل عام، إن القلق من الردّ على العنف يدفع المنطقة الأورومتوسطية إلى حالة عميقة وخطيرة من عملية إضفاء الطابع الأمني الدائم حيث تكون القيم التعددية والديمقراطية محدودة وتُرتَكب انتهاكات حقوق الإنسان المتزايدة باسم الأمن. وفقاً للمسح الذي أجراه المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، ثمة اتفاق عام حول النقطة التي مفادها أن الحفاظ على حالة الطوارئ في البلدان المعرّضة للخطر، أو زيادة مستوى إنفاذ القانون، أو تعزيز الرد العسكري ضد الجماعات الإرهابية أو زيادة مراقبة الحدود لا ينبغي أن يكون الطريق نحو استجابة أكثر فعالية. علاوةً على ذلك، وفقاً لنتائج الدراسة التي تحمل عنوان "رحلة إلى التطرّف في أفريقيا"، التي نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): "تبيّن أن سلوك الجهات الفاعلة في أمن الدولة هو مسرّع بارز لعملية التجنيد، وليس العكس". وتُضيف الدراسة: "في معظم الحالات، من قبيل المفارقة أن عمل الدولة هو العامل الأساسي *(إن لم يكن هو وحده)* الذي يدفع الأفراد إلى التطرف العنيف في نهاية المطاف".

وإدراكاً لهذا الخطر المحتمل، هل مؤسسات الدولة وقوى الأمن هي الجهات الأكثر شرعية لتنفيذ التدابير الوقائية بهدف جعل الرسالة المتطرفة العنيفة غير جذّابة؟ على الأغلب لا. هذا هو السبب في أن إشراك المجتمع المدني المستقل في منع جميع أشكال التطرف العنيف، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعالجة الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية قد يكون واحدة من أهم المهام التي سيتم تعزيزها في المستقبل. فالمجتمع المدني المستقل هو أفضل بديل.

الأمن الرقمي

من ناحية أخرى، مع قيام الكثير من الحكومات وسلطاتها التابعة بتكثيف أدوات المراقبة عبر الويب للتحكم في أي معلومات مشتركة في ما يتعلق بوباء كوفيد-19، يُعدّ الأمن الرقمي مشكلة أخرى تستحق اهتماماً خاصاً خلال الوباء الحالي. في هذا السياق، تتعرض حرية التعبير للتهديد مثلها مثل حرية المعلومات. وبالتالي، فإن الأمن الرقمي يزداد أهمية في ظل هذه الظروف التي تسمح للدولة بمراقبة سكانها من جميع النواحي.

مع انتشار فيروس كورونا، رأينا الحكومات في منطقة الجوار الجنوبي تستخدم أدوات المراقبة عبر الإنترنت من أجل تعقّب المعارضين وتحديد بياناتهم الشخصية وأحياناً القبض عليهم نتيجةً لذلك. وفقاً لمنظمة العفو الدولية، يظهر الخطر الحقيقي في أن تصبح تدابير المراقبة تركيبات دائمة. عندما يتم توفير القدرات والبنية التحتية ذات الصلة، نادراً ما تميل الحكومات إلى إلغائها. وبينما تستخدم بعض البلدان بيانات الهاتف الخلوي لتتبّع تحركات الأفراد استجابةً لوباء كوفيد-19، تستخدم بلدان أخرى الأمر ذاته ولكن بدون اللجوء إلى الحماية المضافة المتمثّلة في إخفاء الهوية أو تجميع المعلومات. ويكمن الخطر في هذا الصدد في حقيقة أنه بمجرد جمع البيانات الشخصية، يمكن مشاركتها واستخدامها لأغراض أخرى غير التتبّع في مجال الصحة. وعلى الرغم من أن استخدام بيانات الموقع الشخصية هو مجرد واحدة من الإمكانيات لتتبّع السكان، فإن بعض الدول تلجأ إلى تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لمكافحة وباء كوفيد-19. ولكن، يمكن لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي أن تزيد من إمكانية حدوث تمييز غير قانوني وقد تضرّ بشكل غير متناسب بالمجتمعات المهمّشة أصلاً. والجانب الأخير الذي يستحق النظر فيه هو التعاون بين القطاعين العام والخاص. في حين أنه يمكن أن يوفّر الحلول الإبداعية اللازمة للتعامل مع الأزمات الصحية، فإن الكثير من الحكومات تتعاون مع شركات خاصة في هذا القطاع تملك سجلات معنية بحقوق الإنسان مقلقة للغاية. لذلك، من الأهمية بمكان أن تحدد الشركات المعنية في مكافحة وباء كوفيد-19 أي مخاطر تتعلق بحقوق الإنسان قد تنشأ عن سياق الوباء في ما يتعلق بعملياتها ومنتجاتها وخدماتها، وتمنعها، وتحدّ منها، وتُخضعها للمساءلة. وبما أن الإجراءات التي يتم اتخاذها لمكافحة الفيروس قد تدوم أكثر من الأزمة، فمن المهم أن يكون لدينا نظرة طويلة المدى لتلك الإجراءات[[3]](#footnote-4).

من خلال إلقاء نظرة فاحصة على التأثير المحدد على منطقة الجوار الجنوبي، نرى أنه تم حظر المواقع الإخبارية في مصر وتم احتجاز ما لا يقل عن عشرة صحافيين للتعبير عن رأيهم حول الوباء أو التشكيك في الروايات الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي[[4]](#footnote-5). علاوةً على ذلك، كشف تقرير لمنظمة العفو الدولية أن الصحافيين العاملين في المنظمات الإخبارية المملوكة للحكومة أو المتحالفة معها يتلقون تعليمات محددة عبر تطبيق واتساب تخبرهم بما ينبغي عليهم الإبلاغ عنه وحذفه[[5]](#footnote-6). وبالمثل، في الأردن، اعتقلت قوات الأمن كل من صاحب قناة رؤيا التلفزيونية ومديرها الإخباري. وأعقب الاعتقال قيام القناة ببثّ مقطع شوهد فيه أشخاص من أحياء عمّان الفقيرة وهم يشكون من الإغلاق المفروض من قبل الحكومة لاحتواء انتشار كوفيد-19 في البلاد. وأُفرج عن الإعلاميَين بكفالة بعد ذلك بيوم[[6]](#footnote-7).

دمج قضايا النوع الاجتماعي

ثمة اعتراف قوي بضرورة أن يلبّي إصلاح قطاع الأمن الاحتياجات الأمنية المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات. كما أن دمج قضايا النوع الاجتماعي هو المفتاح لفعالية قطاع الأمن ومساءلته، وللملكية المحلية وشرعية عمليات السلام والأمن. تشكل النساء 50 في المائة من السكان وجزءاً هاماً من المجتمع، وبدونهنّ، لا يمكن تحقيق سلام حقيقي ومستدام. فالمرأة ليست مجرد ضحية للصراع، لا بل هي تضطلع بأدوار نشطة كمقاتلة، وبانية للسلام، وسياسية، وناشطة، وغالباً ما تحتلّ أقوى موقع لإحلال السلام في مجتمعها. وبرزت المرأة في جميع أنحاء العالم كصوت للسلام، حاشدةً الناس عبر المجتمعات. وطالبت بالاهتمام بالقضايا المعقّدة للسلام وبناء السلام، واحتياجات المجتمعات المعنية. واستجاب المجتمع الدولي من خلال إيجاد إطار للتعامل مع المرأة والسلام والأمن، والذي يتضمّن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والقانون الدولي الملزم [[7]](#footnote-8).

من الضروري دمج منظور النوع الاجتماعي في قطاع الأمن: 1) الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان المقبولة عالمياً؛ 2) لأنه عندما يشارك كل من الرجال والنساء في عمليات صنع القرار، يتم التوصل إلى نتائج أفضل؛ 3) يؤدي استخدام المنظورات الجنسانية ومراعاة الاحتياجات الأمنية والعدالة المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيان إلى إنشاء سياسات أمنية أكثر شمولاً وفعالية؛ 4) يسلّط الانتباه إلى القضايا الجنسانية في قطاع الأمن الضوء على أهمية معالجة التهديدات الداخلية الفعلية للأمن، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي.

**العنف القائم على النوع الاجتماعي وتأثير كوفيد-19**

يسلّط الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي في سياسات الأمن القومي الضوء على أهمية معالجة التهديدات الداخلية الفعلية للأمن، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي.[[8]](#footnote-9)

يُصنَّف العنف ضد المرأة على أنه انتهاك لحقوق الإنسان، لأنه لا يحرمها من حقها في الحياة الكريمة فحسب، بل يمنعها من التمتع بالحقوق والحريات. لذا، تم تطوير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) كأداة قانونية دولية تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع توصيات عمليّة. تؤكد اتفاقيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن وقراراتهم وتوصياتهم العناية الواجبة للدولة في الوقاية ضد جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والحماية منه.[[9]](#footnote-10)

ولكن، مع اندلاع الأزمة الصحية وتدابير الحظر اللاحقة التي تفرضها الدول بهدف تقليل أثر وباء كوفيد-19، ارتفع عدد حالات العنف ضد المرأة من أي نوع بشكل حاد (للمزيد من المعلومات، راجع [موجز سياسيات الأمم المتحدة: تأثير كوفيد-19 على المرأة](https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/04/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women)).[[10]](#footnote-11)

ليس من المستغرب أن الإغلاق الذي تم الإعلان عنه في أعقاب الوباء يزيد من تفاقم العنف المنزلي وفقاً للأمم المتحدة. وكما حذّرت منظمات حقوق المرأة، قدّر صندوق الأمم المتحدة للسكان الأثر المحتمل لوباء كوفيد-19 على إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي على الشكل التالي[[11]](#footnote-12) :

1. من المرجح أن يقوّض وباء كوفيد-19 الجهود المبذولة لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال مسارين:
   1. الحدّ من جهود الوقاية والحماية والخدمات الاجتماعية والرعاية
   2. زيادة حالات العنف
2. من المرجح أن يتسبب وباء كوفيد-19 في انخفاض التقدم نحو إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي بحلول العام 2030 بمقدار الثلث
3. إذا استمر الإغلاق لمدة 6 أشهر، فمن المتوقع حدوث 31 مليون حالة إضافية من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي
4. لكل ثلاثة أشهر من الإغلاق، من المتوقع حدوث 15 مليون حالة إضافية من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

النقاط الرئيسية من المناقشات السابقة

كشفت مناقشات العام 2019 حول الأمن في إطار مبادرة مجالات أن تحديد نطاق هذه القضية هو موضوع خلاف. لذلك، نشأت فكرة استخدام منتدى بروكسل للمجتمع المدني لتحديد النقاط التي يمكن أن تؤدي إلى حوار مفيد للطرفين بين ممثّلي المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي.

بالنسبة إلى منتدى بروكسل للمجتمع المدني، تم عرض نقاط المناقشة الآتية لتوجيه المناقشات:

1. كيفية التعامل مع حقوق الإنسان في اتفاقات الشراكة والشراكات الثنائية: دور المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في برامج الاتحاد الأوروبي واحترام حقوق الإنسان في هذا الصدد.
2. الاعتداءات على الأمن البشري في شكل تمييز وانتهاك للحق في حرية الضمير لأن الوضع في جنوب البحر المتوسط في ما يتعلق بهذا الموضوع يعكس الوضع في الشمال والعكس صحيح.
3. تناول دور المرأة والشباب في السياسات الأمنية.

علاوةً على ذلك، من أجل تحفيز المناقشات على أساس فهم أوسع لما يستتبعه الأمن، تم إعداد التوصيات الآتية لمناقشات منتدى بروكسل للمجتمع المدني:

* تعزيز وتطوير التبادل الثقافي بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبالتالي، توسيع نطاق حرية التنقل؛
* ضرورة تضمين مقاييس نوعية لتقييم الدعم الكمّي؛
* ضرورة ربط أي تعاون أمني بمطلب احترام الحقوق الأساسية؛
* وضع سياسة وبرامج لمكافحة العنصرية والتمييز وتعزيز حرية الضمير؛
* إشراك الشباب في صنع القرار المتعلق بالأمن، ومكافحة جميع أشكال العنف، عندما يتعلق الأمر بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية؛
* زيادة الدعم السياسي والمالي للمبادرات التي يقودها الشباب لتعزيز السلام ومنع التطرّف العنيف.

1. <https://www.jstor.org/stable/pdf/26326406.pdf?refreqid=excelsior%3Adf8824349080465912aef14ceae6d301> [↑](#footnote-ref-2)
2. مسح المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) - بناء جسر: إشراك المجتمع المدني في منع جميع أشكال التطرف العنيف ([رابط](https://www.iemed.org/publicacions/historic-de-publicacions/enquesta-euromed/euromed-survey-2017/building_bridge_engaging_civil_society_in_preventing_violent_extremism_Luca_Gervasoni_EuromedSurvey2017.pdf/)) [↑](#footnote-ref-3)
3. <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/04/covid-19-surveillance-threat-to-your-rights/> [↑](#footnote-ref-4)
4. <https://cpj.org/2020/04/egypt-blocks-darb-news-website.php> [↑](#footnote-ref-5)
5. <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1222402020ENGLISH.pdf> [↑](#footnote-ref-6)
6. <https://ipi.media/ipi-condemns-the-arrest-of-two-tv-executives-in-jordan/> [↑](#footnote-ref-7)
7. <https://www.jstor.org/stable/pdf/26326406.pdf?refreqid=excelsior%3Adf8824349080465912aef14ceae6d301> [↑](#footnote-ref-8)
8. <https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/Practice%2BNote%2B08.pdf> [↑](#footnote-ref-9)
9. <https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2018/11/Seminar-Concept-Note_final-public_EN-Morocco.pdf> [↑](#footnote-ref-10)
10. <https://euromedrights.org/publication/tunisia-pandemic-increases-violence-against-women/> [↑](#footnote-ref-11)
11. <https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/COVID-19_impact_brief_for_UNFPA_24_April_2020_1.pdf> [↑](#footnote-ref-12)